

أمر ملكي رقم (٢٤) لسنة ٢٠١٧
بتشكيل لجنة شرعية لمراجعة مشروع قانون الأسرة

نحن حمد بن عيسى آل خليفة
ملك مملكة البحرين.
بعد الاطلاع على الدستور،
وعلى القانون رقم (٢٠) لسنة ٢٠٠٥ في شأن المجلس الأعلى للشئون الإسلامية،
وعلى قانون أحكام الأسرة الصادرة بالقانون رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٩،

أمرنا بالآتي:

المادة الأولى

تُشكّل لجنة من المجلس الأعلى للشئون الإسلامية والقضاة الشرعيين تسمى (اللجنة الشرعية لمراجعة مشروع قانون الأسرة)، وتتكون من الأعضاء التالية أسماؤهم:

- ١- فضيلة الشيخ عبدالحسين بن خلف العصفور.
- ٢- فضيلة الشيخ د. عبد اللطيف بن محمود آل محمود.
- ٣- فضيلة الشيخ عدنان بن عبد الله القطان.
- ٤- فضيلة الشيخ ناصر بن أحمد العصفور.
- ٥- فضيلة الشيخ راشد بن حسن البوعينين.
- ٦- فضيلة الشيخ د. راشد بن محمد الهاجري.
- ٧- فضيلة الشيخ د. سليمان بن منصور الستري.
- ٨- فضيلة الشيخ جواد عبد الله عباس حسين.
- ٩- فضيلة الشيخ د. عبدالرحمن بن ضرار الشاعر.
- ١٠- فضيلة الشيخ محمد طاهر بن سليمان المدني.

المادة الثانية

تعقد اللجنة اجتماعاتها في مقر المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

المادة الثالثة

تختص اللجنة بدراسة مشروع قانون الأسرة ومراجعة أحكامه والتأكد من مدى مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية.

المادة الرابعة

تتولى هيئة التشريع والإفتاء القانوني أمانة سر اللجنة، وتحضر اجتماعاتها وتدوّن محاضر الجلسات.

المادة الخامسة

ترفع اللجنة للديوان الملكي تقريرها متضمناً نتائج أعمالها وتوصياتها بشأن المشروع المحال إليها، وينتهي عمل اللجنة فور صدور قانون الأسرة، حسب الإجراءات الدستورية.

المادة السادسة

يُعمل بهذا الأمر من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

ملك مملكة البحرين
حمد بن عيسى آل خليفة

صدر في قصر الرفاع:

بتاريخ: ٢٦ رجب ١٤٣٨ هـ

الموافق: ٢٣ أبريل ٢٠١٧ م